التقرير اليومي

2007/6/27

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

المشكلة البنيوية في جيش دفاع إسرائيل

لجنة برودیت: "جيش الدفاع الإسرائيلي يمر بأزمة متعددة الأبعاد".

بقلم Shmuel Even؛ معهد الدراسات الأمنية الوطنية– إسرائيل؛ 2007/6/20

تم تعيين لجنة برودیت المشكّلة لدرس موازنة الدفاع الإسرائيلي في تشرين الثاني 2006، وقدمت توصياتها لرئيس الوزراء في أيار 2007. وقد تم تشكيل اللجنة على خلفية الجدل المستمر بين وزارتَي المالية والدفاع حول حجم الموازنة والصعوبة التي تعاني منها الحكومة للحكم بينهما بسبب إفتقارها للوسائل المهنية. وكانت القضية قديمة العهد وقد عادت لتكون لتحتل الأولوية عقب حرب لبنان الثانية.

وتجد اللجنة بأنّ جيش الدفاع الإسرائيلي، والمؤسسة الدفاعية بكاملها، يعاني من أزمة متعددة الأبعاد: ميزانية، إدارية، تنظيمية، ثقافية وإستراتيجية. وتحتج اللجنة بأنه في السنوات التي سبقت حرب لبنان الثانية، لم يظهر الجيش تحسناً في الكفاءة برغم الإقتطاعات في موازنته. ويجد التقرير أيضاً بأنّ الفريق الذي يعمل على وضع موازنة الدفاع لا يفسر لصناع القرار الرابط بين النفقات والمكاسب، وبأنّ الجدل حول الميزانية يشبه البازار. وتصل اللجنة الى نتيجة هي أنّ الموازنة لم تلعب دورها، في السنوات الأخيرة،كأداة للتخطيط، الإدارة والإشراف..

وهذه هي توصيات اللجنة الرئيسية:

1) تحسين مستوى الكفاءة، تنتقد اللجنة لا فعالية الإنفاق في عدد من المجالات، مثل الإنتفاع من القوة البشرية والعتاد الحربي. أما إحدى توصياتها، فهي رفع سن التقاعد لموظفي الجيش الدائمين (في شعبة الدعم) الى سن ألــ 57 عاماً، على الأقل.
2) تبني موازنة لبرامج جيش الدفاع الإسرائيلي وتقييم التهديد، في حين التأكيد للحكومة ماهية التهديدات الأمنية التي تنكب عليها الموازنة والتي لا تنكب عليها.
3) تبني موازنة متعددة سنوياً (5 على الأقل) لجيش الدفاع الإسرائيلي. وفي إطار العمل هذا، يُوصى بأن يتم التصريح، وبوضوح، في مجالات شديدة الأهمية كالجهوزية، القدرة على الخدمة، المتطلبات الدنيا.

4) إستحداث رابط بين النموفي الناتج القومي والموازنة. تطرح اللجنة رفع الموازنة 2,5% سنوياً على فرضية أنّ الناتج القومي سينمو بمعدل 4%.
5) إستحداث سيطرة خارجية بخصوص موازنة الدفاع. تقترح اللجنة بأن يتم إعطاء مجلس الأمن الدولي دوراً مركزياً كعضو في فريق عمل وأحياناً كآلية سيطرة لمصلحة رئيس الوزراء.
6) ضمان الشفافية واللغة المشتركة في وصف موازنة الدفاع وأجزائها المكونة للقيادة السياسية.

ومن المشكوك به أن تكون تعقيدات كل هذه التوصيات قد دُرِسَت بشكل صحيح. أما أحد الأمثلة على ذلك، فهو التوصية برفع سن التقاعد في الوحدات الخلفية الى 57 عاماً (ما يعني بمتوسط يبلغ 60). فسن التقاعد، في كل حال، يميل للإرتفاع. اما ما قد يعني ذلك بالنسبة لعمل وأداء جيش الدفاع الإسرائيلي، فليس واضحاً.

إنّ تنفيذ التوصية سينتهي بجيش من الجدود في الخلف والأطفال الكبار في الأمام. وسوف يضع نهاية لدورة حيوية وأساسية بين مواقع فريق العمل ومواقع دائرة الموظفين ، ويشجع على الشلل الفكري في فرق العمل (الناس تحت سن 40 أكثر ميلاً للإبداع والمبادرة)، وربما يؤدي الى هبوط حاد في نسبة تجنيد الناس المناسبين لمهنة الجيش. وفي النهاية، فإنّ الضرر الذي قد يلحق بالمعلومات الأمنية قد يتجاوز بالفعل عمليات التوفير. أما الحل الأفضل، فقد يكون رفعاً، أكثر تواضعاً، لسن التقاعد المقرون بإستخدام أكبر للمدنيين لملء المواقع المهنية في القيادات.

كما يشدد التقرير على أنّ "النفقات الدفاعية الإسرائيلية تعتبر شاذة عن أية مقاييس دولية ومقبولة". وهذا الأمر لا صلة له في تحديد الحجم الأمثل للموازنة. أما مجموعة المعلومات الأهم (بعضها يظهر في التقرير)، فقدكشفت عن أنّ العبء الدفاعي لإسرائيل، ما يعني نسبة الإنفاق الدفاعي للموارد الكاملة، كانت تنحدر بالواقع بشكل حاد تماماً منذ منتصف السبعينات، وهي الآن أدنى من أي وقت مضى منذ أوائل الخمسينات.

النفقات الدفاعية الإسرائيلية المتصلة بـ GDP

السنة	1956	1967	1973	1982	1991	2006
النفقات الدفاعية بالنسبة المئوية لـ GDP	14.1	17.4	31.2	20.9	12.7	8.1
نفقات الدفاع المحلية (بإستثناء الواردات) بالنسبة المئوية لـ GDP		10.2	14.6	14.8	9.4	6.2

المصدر: الدائرة المركزية للإحصاءات.

يبالغ التقرير بالتأثير السلبي للنفقات الدفاعية على الإقتصاد، ويسيء تقدير القيمة التي ساهمت بها المؤسسة الدفاعية. فعلى سبيل المثال، يدعي التقرير بأنّ "الإنفاق الدفاعي الكلي" هو أعلى من الإنفاق المعترف به لأنه يتضمن أيضاً الكلفة البديلة (خسارة الناتج) للملزمين بالخدمة العسكرية والنفقات ذات الصلة بالأمن لوزارات أخرى، وبأنّ عبء الدفاع الحقيقي هو لذلك أعلى بـ 2%. إلا أنّ التقرير لا يوازن هذه الأكلاف المخفية مقابل مساهمات غير محتسبة لجيش الدفاع الإسرائيلي في الإقتصاد، مثل حقن القوة البشرية الخبيرة والماهرة

والمقاولة؛ بعض شركات التقنية العالية الإسرائيلية تم تأسيسها من قِبَل محاربين قدماء في جيش الدفاع الإسرائيلي. كما أنّ المساعدة الأميركية، التي تُعتبر بمثابة هبة، يجب طرحها من عبء الدفاع. وتدّعي اللجنة بأنّ المساعدة "تقيد إسرائيل لجهة العمل بالتنسيق مع الولايات المتّحدة وبشفافية كاملة، ما يعني العمل بحسب معايير مالية: "عدم الإنحراف عن أهداف الإنفاق، صيانة الأهداف الناقصة، تخفيض الدين الوطني، إلخ..." بالواقع، إنّ المساعدة الأميركية ليست مشروطة بأي من هذه الأمور.

وذكرت اللجنة، بإختصار، فوائد النفقات: "الردع ومنع الحرب، تخفيض فترة الحرب والضرر، وبالطبع الإنجازات العسكرية في نهاية القتال". وعلى كل حال، فاللجنة لا تساعد في تأسيس الرابط الفعلي بين النفقات والمكاسب الأمنية. وإحدى الصعوبات في تأسيس رابط كهذا هو أنّ القوة العسكرية، التي يُقصد منها توفير رد لمروحة من التهديدات، وإحتساب كلفة بناء القدرة لمهمة واحدة (مثل حالة الدفاع ضد سوريا) تشكل معضلة.

إنّ توصية اللجنة– لجهة قياس نوعية وخدمة القوة بصفتها أربع عوامل متعددة (تحفيز القوة، نوعية الأنظمة القتالية، مستويات التدريب والتحمل اللوجستي)– تقصّر، الى حد بعيد،في توفير الحل للمشكلة. إنّ نتائج اللجنة حول صنع القرار في مجال (نطاق) الموازنات الدفاعية ليست مفاجئة، كما أنّ الوضع في مجالات أخرى، مثل التعليم، ليس مختلفاً على الأرجح.

إنّ الأسباب الجذرية للعيوب في عملية صنع القرار موجودة في الثقافة السياسية. وأحد الأمثلة على ذلك هو ممارسة تعيين الأشخاص بالمراكز الحكومية على أساس إعتبارات سياسية بدلاً من إعتبارات مهنية. ومن المشكوك به ما إذا كان بالإمكان تطوير عملية الموازنة الدفاعية بشكل حقيقي من دون تطور موازٍ على مستوى صنع القرار الوطني.

عودة الخيار الأردني

بقلم ليون هادار؛ ناشيونال إنترست؛ 2007/6/20

تذكروا ذلك الخط المشهور– "الطريق الى القدس يمر من خلال بغداد"– المستخدم من قِبَل الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش ومستشاريه المحافظين لخلق الدعم لغزو أميركي لبغداد؟ فعشية الحرب، حاول مسؤولو الإدارة إقناع المجتمع الدولي– والعالم العربي تحديداً– على أنّ ظهور ديمقراطية موالية للولايات المتّحدة في العراق، إنتشار القيم الأميركية في الشرق الأوسط، والوجود الأميركي الظاهر للعيان هناك سوف يخلق الظروف لحل المشكلة الإسرائيلية– الفلسطينية. وبحسب خطاب الإدارة، فإنّ الحرب في العراق والسلام في "الأرض الموعودة" كانتا شيئاً سهلاً.

لكن، ومثل خطط كبيرة محافظة أخرى– تأسيس ديمقراطية موالية للأميركيين في العراق؛ إضعاف قوة حزب الله في لبنان؛ نشر الحريات في الشرق الأوسط؛ مكافحة النفوذ السوري والإيراني في المنطقة– فإنّ الخطط لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة وبناء سلام إسرائيلي– فلسطيني دائم، ما هي إلا خطط مفلسة. وبما أنّ سياسات بوش السابقة نحو فلسطين قد فشلت حتماً– كما يبدو أن السياسة الحالية ستفشل هي أيضاً– فقد حان الوقت لإحياء "الخيار الأردني". إنّ إدخال الأردن في القضية الفلسطينية هو الأمل الأفضل للإستقرار في الضفة الغربية.

تحولات خاطئة

من الصحيح أنّ إدارة بوش، نسبة إلى ميلها الولسني، كانت قد ضغطت بالأصل كي تحصل إنتخابات حرة وعلنية في فلسطين وذلك ضد نصيحة رئيس حركة فتح والسلطة الفلسطينية، الرئيس محمود عباس. وعندما هُزِمَت فتح، الفاسدة وغير الفاعلة، –لكن العلمانية– على يد حماس الإسلامية، كانت إدارة بوش المصدومة مجبرة على تعديل سياستها تجاه الفلسطينيين. فالإدارة رفضت دخول حكومة حماس الجديدة، وإتخذت خطوات– بمساندة الإتحاد الأوروبي– لعزل حماس إقتصادياً وديبلوماسياً. وفي نفس الوقت، ضغط فريق بوش على عباس وفتح لتشكيل مركز قوة قادر على تشكيل ثقل موازن لقوة حماس.

أما الآن، فقد أسقط إنحلال حكومة الوحدة لحماس وفتح، والذي أعقبه إستيلاء حماس العنيف على غزة، إستراتيجية إدارة بوش لجهة سحق الحزب الإسلامي (حماس). فالرئيس بوش ومساعديه عليهم أن يغيروا مسارهم السياسي مرة اخرى. ولذلك، فهم يحاولون الآن أن يغزلوا ذلك التراجع لصالحهم. وبما أنّ فتح تمارس سيطرتها المنفردة على الضفة الغربية برئاسة عباس، فإنّ الإدارة بإمكانها مواصلة إستراتيجيتها في غزة بعزل حماس وخنقها في نهاية الأمر.

إلا أنّ فكرة تأسيس "فلسطين غربية" موالية لأميركا مع سكانها 2,5 مليون من العرب الفلسطينيين (وحوالي 400,000 من المستوطنين اليهود) لمواجهة "فلسطين شرقية" إسلامية أو "حماستان" في قطاع غزة بسكانها 1,5 مليون فلسطيني، تبدو بمثابة خيال آخر فقط وفكرة مطبوخة في البيت الأبيض. وفي حين أنّ هناك، بالتأكيد، بعض الإختلافات الثقافية والإقتصادية بين مجتمع أكثر علمانية وتحضراً في الضفة الغربية وبين الشعب الأفقر والأكثر تديناً في غزة، فإنّ القومية الفلسطينية توفر شعوراً قوياً بالهوية كاف ليوحد كلا المجموعتين. كما يجب الإشارة الى أنّ حماس فازت بنصر إنتخابي مؤثر في كل من غزة والضفة الغربية في العام 2006، وبأنّ فتح لا تزال قوة سياسية وعسكرية ضعيفة.

ومن المحتمل، في المدى القصير، أن تتمكن المساعدات الأميركية المنصبة على الضفة الغربية من جلب بعض الإستقرار الى المنطقة. إلا أنّ عدداً من المشاكل السياسية، على المدى الطويل، والتي تقسم الإسرائيليين والفلسطينيين– تحديداً، مصير القدس وحق العودة للاجئين الفلسطينيين عام 1948– لن يتم حلها في وقت قريب.كما أن من المرجح تماماً أن يحاول الداعمون لحماس في الضفة الغربية إطلاق تمرد على النموذج العراقي ضد قيادة فتح في الأشهر المقبلة. وفي هذه الأثناء، من المرجح أن تستمر الولايات المتّحدة بعزل غزة، كما أنّ الإسرائيليين قد يقوموا بشن هجمات عسكرية ضدها. إنّ هذه التطورات تتجه نحو إنتاج وضع متفجر الأمر الذي قد يجبر قوات عسكرية خارجية، ربما جيش الناتو حتى، على التدخل.

الخيار مطروح على الطاولة

لكن ماذا لو كانت الطريق للقدس تمر عبر بغداد؟ إنّ عدم الإستقرار في فلسطين يمكن أن يساعد على إحياء ما كان يتم الرجوع إليه بصفته "الخيار الأردني"، وهي الفكرة التي تقول بأنّ بإمكان الأردن لعب دور سياسي وعسكري في الضفة الغربية التي كان يحكمها من العام 1949 وحتى 1967، مع إمكانية التمدد والتوسع الى غزة. وهذا لا يجب أن يفهم كعودة توحيد عام 1950 للأراضي الأردنية والفلسطينية، التي نفذها الملك بعد تصويت برلماني ثابت "بطلب" من قادة فلسطينيين، في الضفة الغربية. كما لا يجب أن يعكس إحياء الخيار الأردني ما يفكر به بعض القادة الإسرائيليين ويتوقون إليه. ويأمل هؤلاء القادة بأن تتمكن إسرائيل من الإستمرار بحكم الضفة الغربية وتأسيس مستوطنات يهودية هناك، في حين يقوم سكانها الفلسطينيون بالتصويت في الإنتخابات البرلمانية الأردنية.

وبدلاً من ذلك، فإنّ خياراً أردنياً ثابتاً يجب أن يتبع حدود العرض لكونفدرالية الضفة الغربية– الأردن، التي تم الدفع بها قدماً لأول مرة من قِبَل الراحل الملك حسين في العام 1982. وبالواقع، كان عرض الملك حسين قد نوقِشَ من قِبَل المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في شباط 1983، وتمت الموافقة على المبدأ الرئيس لكونفدرالية فلسطينية– أردنية على شرط أن يكون عضوي الكونفدرالية دولتان مستقلتان. وأدت مبادرة الحسين الى إتفاق 1985 بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لتشكيل كونفدرالية تعمل على إدارة مفاوضات سلام مع إسرائيل.

وعلى كل حال، فقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية، في النهاية، فكرة مبادرة سلام مشتركة لأنها رفضت السماح بمفاوضات سلام تدار برعاية قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242. كما عارضت الولايات المتّحدة أيضاً الخطة لأنها لم ترد عقد مفاوضات مع منظمة التحرير في سياق مؤتمر دولي. لكن الزمن تغير. فإسرائيل والولايات المتّحدة، الآن، تعترفان بمنظمة التحرير الفلسطينية كفريق تفاوض شرعي. كما أنّ منظمة التحرير تقبل القرار الدولي رقم 242 الذي وضع المبادئ "لسلام عادل ودائم" في الشرق الأوسط. كما أنّ الأردن كان قد تخلى عن محاولاته لمد سيطرته على الضفة الغربية، بالإضافة الى أنّ المجتمع الدولي يقوم بالتفاوض مباشرة مع الفلسطينيين.

إنّ الدور المنتعش من جديد للأردن في فلسطين وفي عملية السلام مع إسرائيل، يمكن أن يكون مفيداً لجميع الأفرقاء. فالأجهزة الديبلوماسية، الإقتصادية والعسكرية للأردن يمكن أن تقدم للفلسطينيين بنية قوية لإحياء إقتصاد الضفة الغربية، ولترسيخ النظام وتجديد المفاوضات مع إسرائيل. كما أنّ الأردن، الذي وقع إتفاقية سلام مع إسرائيل ويحافظ على علاقات ديبلوماسية معها، بإمكانه أن يرسخ وجوداً عسكرياً في الضفة الغربية– وهو تحرك يجب أن يكون مدعوماً من الجامعة العربية والأمم المتّحدة.

كما أنّ الأردن بإمكانه أيضاً العمل على توفير الأمن على الحدود النهائية بين فلسطين وإسرائيل. وفي سياق المفاوضات بين الأردن، فلسطين وإسرائيل، يمكن لغزة أن تتشجع وتنضم الى المحادثات ما إن يقوم جيش الجامعة العربية، بقيادة مصر والأمم المتّحدة بترسيخ النظام في الأراضي الفلسطينية.

إنّ إتفاقية سلام ما بين إسرائيل والكونفدرالية الأردنية– الفلسطينية، يمكن أن تساعد على إستقرار الساحة الفلسطينية– الإسرائيلية، لكن فقط إذا ما تمتع الإتفاق بدعم دول عربية أخرى، بمن فيهم الفلسطينيين أنفسهم. وسيكون لا يزال على الإسرائيليين والفلسطينيين القيام بتنازلات صعبة، إلا أنّ هذه التنازلات يجب أن تحصل في سياق ديبلوماسي وأمني أكثر إستقراراً. فالطريق الى عمّان تستحق الدرس بالواقع– وربما تناولها حتى.

ليون هادار هو زميل باحث في معهد كاتو في قسم دراسات السياسة الخارجية ومؤلف "عاصفة الرمال: الفشل السياسي في الشرق الأوسط.

إعادة تنشيط حلف الأردن– الضفّة الغربيّة

Dan Diker and Pinchas Inbari؛ آذار 2006

إنّ فوز حماس بالأغلبيّة في الإنتخابات البرلمانيّة الفلسطينيّة الأخيرة هو العلامة الأخيرة على فشل السلطة الفلسطينيّة، وقد يؤشّر إنهيار الضفّة الغربيّة في فوضى أهليّة مع سيطرة المجاهدين الى مأزق أمني ليس فقط بالنسبة لإسرائيل وإنّما أيضاً لأردن. إنّه السيناريو الذي يحتل، أكثر

فأكثر، التفكير الإستراتيجي للحكومة الأردنيّة. إنّ مصلحة الأردن في الضفّة الغربيّة قائمة منذ وقت طويل. وقد إحتلّ الجيش الأردني الضفّة الغربيّة والقدس في العام 1967 إلاّ أنّه طُرِدَ خارجاً من قِبَل قوات الدفاع الإسرائيليّة في حرب الأيام الستّة في العام 1967...

http://www.ipileb.com/modules.php?name=News&file=article&sid=114

Research Services Group
www.ipileb.com